أن حقوق الإنسان والعولمة أخذا يشغلان حيزاً كبيراً في الفقه السياسي والقانون الدولي ، والفكر السياسي بشكل عام في الحياة السياسية على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي.

ورغم التقاطع بين المصطلحين على المستوى العملي ، إلا أن هناك من يعتبر بأن قضاء حقوق الإنسان ينمو في ظل العولمة ، والبعض الآخر ينحو عكس ذلك.

ولتسليط الضوء على هذين المفهومين من الناحية النظرية والعملي فقد جاء خيارنا لهذا الموضوع ، وقد استخدمنا منهجين أكاديميين لإثبات صحة إحدهما وهما المنهج التاريخي الوصفي إضافة على المنهج التحليلي ، وذلك وفق الهيكلية البحثية الآتية:

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات والأبعاد وهي تضم:-

أ- حقوق الإنسان مصطلحاً سياسياً.

ب-العولمة مصطلحاً سياسياً.

ج- البعد الزماني والمكاني لحقوق الإنسان والعولمة.

المبحث الثاني: عالمية وعولمة حقوق الإنسان وتشمل:

أ- عالمية حقوق الإنسان.

ب-عولمة حقوق الإنسان.

المبحث الثالث: تحليل الفكر السياسي لحقوق الإنسان والعولمة وتضمن:

أ- الجانب الفلسفي.

ب-الجانب السياسي.

ج- الجانب الاستراتيجي.

ومن ثم الخاتمة والتي ستتضمن أهم النتائج والتوصيات.

وقائمة الهوامش والمصادر.

المبحث الأول

تحديد المفاهيم والمصطلحات والأبعاد

أ- حقوق الإنسان مصطلحاً سياسياً:-

حقوق الإنسان اصطلاحاً يعنى بكافة الحقوق الضرورية والمهمة والتي لا يستطيع الإنسان أن يؤدي دوره في الحياة دون وجودها ، والحق كلمة لها كثير من المعاني وحسب وجودها في مجال الجملة ، ومن معانيها " الحق مصلحة مستحقة شرعاً والحق هو اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً " وموضوعة حقوق الإنسان تعني مبدئياً أن الإنسان يمتلك حقوقاً لمجرد كونه إنساناً بعيداً عن جنسه أو لونه أو لغته أو أصله العرقي أو القومي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وهذه مرتبطة ولصيقة به ويجب على جميع البشر من مجتمعات أو حكومات أن تعترف بكرامة وحقوق الفرد وأن تنميته هو أساس العدل ودعامة السلام ، وحقوق الإنسان هي حقوق طبيعية لا تعطى ولا تمنح ولا توهب من أحد لأحد فهي حقوق أصلية متأصلة في طبيعة الإنسان وهي تابعة من صميم كيانه ، فليس للمجتمع أو الدولة أو السلطة أو أي قوة ذات تأثير تدعي أنها صاحبة الحق أو الفضل منها للإفراد. في هذا الاطار من الفهم نجد أن مفهوم "حقوق الإنسان" قد ورد في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق)[١].

وكذلك أريد به "مجموعة من الحقوق متصلة بتصور معين للإنسان يقوم في جوهره على الحرية يمكن لكل فرد بصفته تلك أو بصفته عضواً في المجتمع وجزء من الإنسانية من قدرات وإمكانيات في علاقاته مع الآخرين ومع مجموع السلطات[٢]. وحقوق الإنسان هي حقوق فردية وجماعية وهذه الرؤية قررتها مسيرة التطور التاريخي لحركة حقوق الإنسان ، وأن الإنسان بصفته الإنسانية المجردة

---

[١] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة الأولى.

[٢] عبد الفتاح عمر ، حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم ، المجلة العربية لحقوق الإنسان ، العدد ١ ، لسنة ١٩٩٤ ص٩٥.

يمتلك مجموعة من الحقوق التي تلازم وجوده وتفرض على الآخرين احترامها لأن احترامها هو جزء من احترام الشخصية الإنسانية وشرط من شروط استقامة الحياة الإنسانية.

أن الأهمية التي حظيت بها حقوق الإنسان في الوقت الحاضر جاءت بفضل التقدم الكبير الذي وصلت إليه البشرية في مجالات الحياة ، منها التطور الفكري والوسائل المعتمدة في الحياة ومنها هذه الفكرة "حقوق الإنسان" حيث إنها خضعت للقانون وتأثرت به فهي لم تعد كما كانت في الماضي أسيرة القيم والمفاهيم المجردة أو تحت طائلة الأماني التي يرغب فيها الإنسان دون أن يحققها ، حيث شهدت الفترة الحالية تحولاً كبيراً في مسألة الاعتراف بهذه الحقوق من أطر وطنية وقومية ضيقة ترتبط بقيم وفلسفة كل شعب وأمانية إلى أطر وآفاق إقليمية وعالمية واسعة معمقة الاتجاه الجماعي التضامني على صعيد تنسيق العمل أو تطور الأفكار ،حيث يمكن أن تطلق عليه الآن عصر التنظيم الدولي الجماعي ، وتماشياً مع هذا العصر نلاحظ توسع دائرة الاهتمام والوعي بقضية حقوق الانسان متبنية فهم العالمية ولاغية للخصوصية التي كانت في العصور القديمة حيث اصبحت هذه القضية قضية عالمية لا تخضع لسياسة كل دولة على حدة وانما اصبح لدور المنظمات الدولية والعالمية الى جانب الدول حيث شهد العالم حركة عالمية وميدان عمل حي لحماية حقوق الانسان في ظل الكثير من المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الجانب.

ب- العولمة مصطلحاً سياسياً:-

العولمة لفظة تعني الشيء على مستوى عالمي ، وتفيد في تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ليصبح العالم كله بآفاق اللامحدود اطار الحركة فيه متجاوزاً الحدود الجغرافية المعرفة للدولة وهذه الحركة تعد نمطاً من الانماط الفكرية والسياسية والاقتصادية الخاصة بأمة معينة على جميع انحاء العالم وتشير المصادر على انها تعني المزيد من الاندماج في الاسواق والسلع والخدمات ورؤوس الأموال انسجاماً مع الاندفاع السريع لتحرير التجارة الدولية

واسواق رأس المال وغيرها من الشؤون الاقتصادية وبدايات يرونها كان في هذا المجال وكنتاج للثروة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية ، وهي بهذا انتاج للرأسمالية العالمية. لقد اتفق الكثير من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين على أنها ظاهرة ذات جذور تاريخية وثيقة الارتباط بالتحولات الكبيرة في نمط الانتاج الرأسمالي وهذا النمط وظيفته خلق انتاج تكون السوق العالمية قاعدته الا اننا لا يمكن أن نركز على الجانب الاقتصادي والمالي للعولمة فأن هناك جوانب سياسية وحضارية وثقافية واعلامية وعسكرية وفكرية وآيدلوجية هذه الجوانب مكتسبة طابع العالمية وتكون متلاحمة غير قابلة للفصل بين الداخل والخارج ولو عرجنا عن مجمل التعاريف التي شارك فيها الكثير من الباحثين من عرب أو أجانب نجد هناك قياسات مشتركة بين هذه التعاريف وهناك اختلافات في الرؤية تعتمد على آراء كتابها ضمن سياق الفهم العام لهذه الرؤى فمنها ما يعطي رؤية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو ايديولوجية إلا أن مجمل الفهم العام للعولمة وهو رفع جميع الحواجز الجغرافية والكمركية والادارية أمام حركة التجارة والمال والتقنية والمعلومات من أجل جعل العالم قرية صغيرة تسيطر عليها دولة عظمى[٣] ، وقاعدتها الأساسية هي التي اوضحتها اتفاقية التجارة الدولية (الجات) والتي تقوم على تركيز الصناعة والتكنولوجية والتنمية والتقدم الاقتصادي الشامل في الدولة ذات القاعدة المؤهلة الآن وهي دول الغرب الصناعي ودول العالم الثالث تتحول الى دول مستهلكة وأسواق رائجة لصناعة الدول الكبرى وإلى مصادر للمواد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة اعتماداً على قاعدة تقييم العمل وتحديد التخصيص ، إذا العولمة بهذا المعنى هي إفراز التطور الرأسمالي في ظل هيمنة دول المركز ونظام عالمي جديد للتبادل غير المتكافئ وعليه ظهرت الحاجة إلى أسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة ، وهذا استعمار جديد وليس ثوباً جديداً من خلال شركات متعددة الجنسيات أو نظام دولي جديد يريد

---

[٣] انتصار عبد الواحد العكيلي ، ايديولجيا العولمة ، رسالة دبلوم المعهد العالي ، الجامعة المستنصرية سنة ٢٠٠٤ ، ص١٧

فرض سيادته عن الجميع من خلال وسائل الإعلام ووسائط الاتصال الاجتماعي ومفاتيح التقدم التقني لا الوسائل التقليدية للحروب القديمة كالمال والسلام . وعليه فإن اتساع نطاق العولمة السياسي للنظام الأمريكي تكلفت المنظمات الدولية بعولمة القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الانسان وعولمة مواثيق نظم الحرب والسلم وطرائق التعاون الدولي وبذلك عولمة السياسة في أوسع معانيها التي تشمل تنظيمات الحكم وشروط التعاون الدولي والعلاقات الدولية العامة وأصبح المجتمع الدولي يضبط دقائق هذه العولمة ويتحكم بها من أصغر مكوناتها وبإشراف الأمم المتحدة بمرافقها وعلى رأسها مجلس الأمن ، حيث كثرت الذرائع في تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى أو فرض عقوبات على الدول بأشكال متعددة ، تارة باسم الشرعية وتارة باسم حقوق الانسان ، أو حقوق الأقليات أو حتى باسم الديمقراطية[٤] ، وبسبب عدم وجود في اللغة العربية أصل كلمة العولمة سماها بعض المفكرين العرب بـ "الكونية"[٥] و "العولمة" و "الليبرالية الجديدة"[٦] ومن التعاريف للدولة في قاموس "وبستر" اكتساب الشيء طابع العالمية جعل نطاقه وتطبيقه عالمياً[٧] وعرفها "روبرت سون" بأنها "اتجاه نحو انكماش[٨] العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش" كما عرفها "كلينتون" عملية فتح الحدود للأفكار والمعلومات والانسان والثروة والتكنولوجيا للعبور بحرية بين الدول"[٩]. كما أنها تعني نشر وتعميم مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وما يتبعها من رخص للسلطوية والشمولية في الحكم وإبدالها بالتعددية السياسية والالتزام بحقوق

---

[٤] . لطيف كريم محمد ، العولمة في الفكر السياسي المعاصر ، مجلة بحوث ودراسا ت الوطن العربي ، العددان ٦-٧ ، (بغداد ، ١٩٩٩) ، ص٦٣.

[٥] محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ط١ ، بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص٨٧

[٦] سيار الجميل ، العولمة ، الموضوعي والذاتي في المشهد العربي الراهن ، صحيفة الزمن ، (بغداد ، العدد ١٦٩٧) ، ٢٠٠٣

[٧] عبد الخالق عبد الله ، العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٢ ، (الكويت ، ١٩٩٩) ، ص٤٣

[٨] نفس المصدر.

[٩] محمد الجوهري ، العولمة والثقافة الإسلامية ، ط١، دار الأمين ، (القاهرة ، ٢٠٠٢) ، ص٢٦.

الإنسان واستخدام الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، والأقليات والتدخل الدولي الإنساني ، ومن خلال التعاريف المتعددة للعولمة والتي اختلفت كما ذكرنا المحاولات في إعطائها الصورة الواضحة والأبعاد الحقيقية إلا أنه يمكن تشخيص أربعة أبعاد أساسية لهذا المفهوم وهي الأبعاد السياسية التي توضح قضايا سياسية عالمية جديدة ومرتبة بالوضع الدولي الجديد ، وأبعاد اقتصادية وتشكل بمجملها العولمة الاقتصادية ، وأبعاد اجتماعية يبرز فيها المجتمع المدني العالمي الجديد وتشكل فئة العولمة الاجتماعية ، والبعد الثقافي الذي يشير إلى بروز الثقافة والوعي والإدراك ووسائط ثقافية عالمية[١٠].

ج- البعد الزماني والمكاني لحقوق الإنسان والعولمة:-

أن العولمة مشروع محتمل لنظام عالمي جديد ، اقتصادي وثقافي يسعى إلى تهجين العالم وتجريده من خصوصيات وفرض وضع كوني للحداثة يحمل قيم القوة العظمى في العالم وهذه القوة هي العنصر الفاعل الرئيسي والواحد في عملية انتاج هذا النظام وخصائصه ومزاياه الجديدة تحت غطاء العولمة[١١]. وكثير من المفكرين يرون أن هذه عولمة زائفة لأنها تدور في الحيز الأمريكي وان المفكر الفرنسي "ريجيس دو بريه" وان نمطها السياسي والاقتصادي والثقافي نمطاً أمريكياً ويرى أنها أشبه بتمويه الطابع المحلي بطابع شمولي جامع ، وهي ثقافة مطبوعة بطابع الشمال تحديداً ، ومن هذا الفهم نجد أن العولمة قد تعني "الأمركة"[١٢] ، ويمكن أن نعرف أن العولمة هي حقيقة مادية وتعد خطراً استراتيجياً يهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي لدول العالم ويهدد هويتها القومية[١٣] ، وقد اختلفت آراء علماء الاجتماع السياسي في بدايات ظهور العولمة ، فيرى البعض أن بداياتها تعود

---

[١٠] عبد الخالق عبد الله ، تعقيب ، ندوة العرب والعولمة ، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص٢٦.

[١١] كامل حيدر ، مأزق العولمة المؤمركة ، في كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد الغربي ، بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص١٥٣.

[١٢] ريجس دوبريه ، جان زيغلو ، كي لا نستسلم ، المركز العربي ، (بيروت ، ١٩٩٥) ، ص١٤.

[١٣] د. لطيف كريم محمد ، مصدر سابق ، ص٥٣.

إلى النظام الإقطاعي في العصور الوسطى في أوربا الذي غلبت عليه سمة الدولية والعالمية ، ومنهم من يحددها بعد الثورة الفرنسية ، منطلقاً من مبادئ هذه الثورة في مجال حقوق الإنسان التي حسبتها في مجال الحرية والإخاء والمساواة وحق تقرير المصير وأظهرتها لائحة حقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية الوطنية الفرنسية عام (١٧٨٩) كما أن الفترة التاريخية أبان حرب نابليون بونابرت قد كانت توجهاتها نحو تحقيق عولمة بوسائل سرية[١٤] ، وعندما نادى الطبيعيين بحرية النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة فيه في منتصف القرن الثامن عشر ، وصفوا بذور الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحر وقوام العولمة الاقتصادية ، وظهور الشركات المتعددة الجنسية والتي أدت إلى الحاجة إلى التوسع وغزو أسواق جديدة[١٥].

أما المفكرين الذين رأوا أن العولمة قد ظهرت في القرن العشرين وخاصة فترة الأربعينات قد أعطوا مراحل عدة في ظهورها في هذه الفترة ، ففي مراحلها الأولى ظهرت مع مشروع مارشال الأمريكي عام ١٩٤٧ لإعمار أوربا بعد الحرب متمثلاً بظهور عدة منظمات تأخذ صفة العالمية ، أما المرحلة اللاحقة فهي بدايات النصف الثاني من عقد الخمسينيات ، حيث ظهرت سوق مشتركة ضمن معاهدة روما ، وسوق أوربية مشتركة ومن ثم اتحاد اقتصادي ونقدي، أدى إلى ظهور فضاء اقتصادي وتجاري ونقدي واجتماعي أوربي يعد حجراً إضافياً في بدايات بناء العولمة ، غير أن المفكرين الذين رحبوا بظهور العولمة في هذه المراحل تحدثوا عن العالمية وليس العولمة ، لأن الفارق بين العالمية والعولمة واضح وأحدهما تلغي الأخرى ، فقد تبنت العالمية القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديمقراطية، أنما العولمة تخص التقنيات والسوق والسياسة المعلوماتية[١٦] ، أما المرحلة القريبة وتحديداً في عام ١٩٨٥ ، بإعلان الرئيس السوفيتي (غورباتشوف) بانتهاج سياسة

---

[١٤] طاهر خلف البكاء رؤية تاريخية في العولمة والوقت المناسب منها ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العددان ١٢-١٣ ، الجامعة المستنصرية ، (بغداد ٢٠٠٢) ، ص٢٦٧.

[١٥] عبد الكريم عامر ، العولمة وأثرها على مستقبل الاقتصاد اليمني ، جامعة صنعاء ، (صنعاء ٢٠٠٠) ، ص٢.

[١٦] سيرج لاتوش ، العولمة ضد الأخلاق ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد ٧١ ، مركز الدراسات الستراتيجية للبحوث والتوثيق ، (بيروت ، ١٩٩٨) ، ص٩٩.

(بروسترويكا) من إصلاح وانفتاح ، وسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، والحرب العراقية الكويتية وما لحقها من إطاحة بكل المعادلات والتحالف ، وأدت إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، من هنا نفهم أن التوجه الديمقراطي على المستوى العالمي يمثل أحدى سمات عصر العولمة بقيادة الولايات المتحدة متخذة من فكرة التعددية السياسية والتي تقوم على مفاهيم التعددية البنوية والتداول الحر بين القوى السياسية واحترام منظومة حقوق الإنسان رغم أن هذه الديمقراطية فيها من المناورة السياسية والتلاعب بالألفاظ والمغالطات الكثيرة ، فتشجع الدول التي لا تخضع لسيطرة الغرب.

انتهاج مبدأ الديمقراطية تشجيعاً سلمياً أو حتى بالضغط لغرض تحولها من القوى الأخرى المنافسة ، وتكون هناك ثغرة للتدخل في شؤون هذه الدول باسم الديمقراطية أو حقوق الانسان أو الأقليات ، ونلاحظ مسألة مهمة في هذا المجال ، أن القوى العظمى تحاول وعلى أساس تطبيق فكرة الديمقراطية أن تجعل نظام الحكم في هذه البلدان لا مركزياً مما يفقد الحكومة القدرة على السيطرة وفرض الضوابط المناسبة والتي تبني سياسات تحررية اقتصادية[١٧] ، وهنا لابد أن ننوه إلى أن حقوق الإنسان لا تمارس بشكل مطلق أو منفلت بل تمارس بشكل محدود ومشروط قانوناً وحسب متطلبات الزمان ومكان أي أن هناك خصوصية وقيود على ممارسة حقوق الإنسان وهي ليست قيود رغبوية مزاجية بل هي قيود مقننة تتوزع ما بين محددات أمنية تتصل بالمصلحة العامة أو النظام الوطني والقومي للدولة وأخرى محددات تتصل بالمصلحة العامة والنظام العام والصحة والكوارث الطبيعية.

وخلاصة القول: أننا نميل إلى الرأي الذي يحدد البعد الزمني والمكاني بالفكرة والتي تؤكد على أن بداية العولمة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للدور الجديد الذي افرزته هذه المرحلة للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً

---

[١٧] د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث اليوم ، قضايا ، تحديات ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٩٧) ، ص٧٤.

واقتصادياً ، كما أن هذه الفكرة (العولمة) ارتبطت بنمط الحياة الأمريكية لأنها أخذت طابع الهيمنة رغم أن بدايتها أخذ طابع التعاون مع أوربا ، ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تفردت أمريكا بنمط الحياة السياسية والعالمية نظراً لقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والإعلامية وظهرت بشكل واضح في حرب الخليج الأولى والثانية ، وبرز القطب الواحد وبذلك أصبحت العولمة حقيقة واضحة وليس خيالاً كما يذكر بعض الكتاب ، فأصبح هناك دور كبير لأمريكا في عولمة قول القانون الدولي وقواعد حقوق الإنسان ومسألة حقوق الأقليات مما أعطى لها دوراً بارزاً للتدخل في شؤون العالم الداخلية والخارجية باسم حقوق الإنسان ، حقوق الأقليات ، المسألة الديمقراطية ، قضايا الغذاء وحق تقرير المصير ، فلسفة البحث عن أسلحة التدمير الشامل ، وأصبحت تسيطر المنظمات الدولية أو الإقليمية والعالمية ، إضافة إلى تكوينها تحالفات وجيوش تتخطى حدود الدول ، وأصبح لها قواعد لعابرة القارات ثابتة ومتحركة بحجة ما ذكر سابقاً ، كما أن المنظمات الإقليمية والدولية والإنسانية أخذ يشير بركب الولايات المتحدة طوعاً أو كرهاً طبقاً لنفوذها وهيمنتها وقدراتها المتعددة.

المبحث الثانـــي

عالمية وعولمة حقوق الإنسان

أولاً- عالمية حقوق الإنسان:-

نقصد هنا بالعالمية هو سمو القيم والأهداف الأخلاقية والارتقاء الحضاري الإنساني بهدف تعميق العمل العالمي المشترك الخاص بالقضايا والمشكلات والمتطلبات الإنسانية ، أي خلق شعور وإحساس عالمي مشترك تجاه هذه القضايا التي تخص الإنسان ، هذه النزعة الإنسانية العالمية أنما هي تهدف إلى تحقيق طموح إنساني مشترك يتمثل بتقارب التيارات الفكرية والفلسفية والعقائدية ، ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر ، وهذه الأفكار قديمة في تاريخ الحضارات والفلسفات العقائدية والسياسية. فالمسيحية قد اقتبست فكرة الإخاء العالمي والعدالة قد طرحها الرواتيون حيث تولدت النظرية السياسية العالمية فجميع الأفراد طبيعياً أخوة ومواطنون في جمهورية عالمية واحدة[١٨]. وأفكاره هذه منبعثة من فهم الخلاص للجنس البشري وهي عالمية الفكرة لأنها حسبما جاء في انجيل متي "اذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الرب والإبن وروح القدس"[١٩] "وليس هناك يهود واغريق ولا حر ولا عبد ولا ذكر ولا أنثى فكلهم سواء في يسوع المسيح"[٢٠] إذن المسيحية دين عالمي وأفكارها ومعتقداتها عالمية ، أما الشريعة الإسلامية نجد أنها عالمية المعتقد حيث أن الفكر الإسلامي جاء فكراً إنسانياً شمل جميع الناس دون اختصاص بفئة أو ملة أو زمن وكل أفكاره ومفكريه اتصفوا بعالمية الطروحات إلا أنه لا يلغي الخصوصية العربية التي ظهرت في آيات القرآن الكريم وان كانت هذه الخصوصية منسجمة مع عالمية الفكرة ، ففي الآيات الكريمات من القرآن الكريم "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً"[٢١].

---

[١٨] د. غانم محمد صالح ، الفكر السياسي القديم ، (بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠) ، ص١٤١.

[١٩] انجيل متي ، ص٢٨-٢٩.

[٢٠] المصدر نفسه ، ص٢٨-٣٠.

[٢١] سورة سبأ الآية (٢٨).

"يا أيُّها النَّاسُ إنَّا خَلَقناكُم مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثى وَجَعَلناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفوا إنَ أكرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أتْقاكُمْ"[٢٢]. معتمداً مبدأ المساواة بين الناس ، كما أنه عزز مسألة الإنسان دون اعتبار لدينه أو جنسه أو مركزه ، وقد حفظ حقوقه وصانها وحماها ووضع قوانين وتشريعات وقواعد تنظم حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وبشكل عالمي أي لكل الناس رغم أن هنا كل النبس يقصد بها المؤمنين وأصحاب التوجه الإيماني العالي حيث حدد مسألة التقوى هي الفيصل بين الناس جميعاً "لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى" وكان واجباً على الدولة الإسلامية في كفالة الحرية للفرد المسلم ولذا في مقولة الشيخ الجزائري "عبد الحميد بن باديس" مثلاً في ذلك حيث قال "حق على كل إنسان في الحرية كحقه في الحياة، ومقدار ما عنده من حياة هو حياته. وما انتشر الإسلام في الأمم إلا لما شاهدت فيه تعظيم للحياة والحرية ومحافظة عليها وتسوية بين الناس فيها مما لم تعرفه تلك الأمم من قبل لا من ملوكها ولا من أحبارها ورهبانها كما يكفل الإسلام حرية الحقوق كافة ويبطل كل توجه فردي باتجاه اغتصاب حقوق الآخرين حيث نظم العلاقة في الوراثة والحقوق بين الذكر والأنثى ولم يخصص في ذلك حيث قصد عموم الناس[٢٣]. وفي العصر الروماني تجسدت نظرية شيرشون عن القانون الطبيعي بأنه قانون عام ينبثق من واقع العناية الإلهية للعالم ، وهو قانون يماشي الطبيعة وينطبق على كل الناس وهو قانون خالد ولا يتغير ، وان العالم فيه عالم واحد له قانون واحد صالح لجميع الأمم ولجميع الأوقات[٢٤]. وفي العصر الحديث نشأت هناك فلسفتان كل واحده منهما تنظر إلى مسألة حقوق الإنسان من زاوية وايديولوجيا خاص بها ، فالرأسمالية التي قدست الحرية الفردية من خلال ما طرحته من أفكار ومعتقدات مستندة إلى أفكار آدم سميث وريكاردو (دعه يعمل دعه يمر) ولكن بنفس الوقت أهملت التوجه الإنساني للناس الفقراء ولم تنصفهم ،

---

[٢٢] سورة الحجرات (١٣).

[٢٣] محمد سليم العوا ، الحرية في أصولها الإسلامي ، ا نترنيت htt.IIwww edhrap net

[٢٤] جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ط٤ ، (القاهرة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٧٢) ، ص١٧٤

والفلسفة الثانية هي الماركسية والتي تتقدم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وبنفس الوقت مثلت الإبداع الفردي والحقوق الفردية ، وأصبح هناك صراع بين هاتين الفلسفتين انتهى بسقوط الفلسفة الماركسية عام ١٩٩١، وذكر ذلك (فاكويا ما) في كتابة نهاية التاريخ.

إن التطور الرأسمالي المعاصر قد أنتج فكرة عدم اعتماد الحدود القومية لمصالح القوى الكبرى ، حيث لم يعد مفيد لهذه القوى تنمية اقتصادها وإدارتها إلا في إطار عالمي يساعدها في ذلك الاختراق الثقافي لدول الجنوب على ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والتكنولوجي الذي أفرز بضائع ومواد مكدسة تبحث عن سوق عالمية للمدخرين.

ثانياً- عولمة حقوق الإنسان:-

إن ظاهرة العولمة ومنها عولمة حقوق الإنسان ليست ظاهرة حديثة وليست وليدة عصرنا الحاضر بل لها اصول تاريخية ويمكن لنا أن نجدها متطورة في تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة وقبلها ظهور تنظيمات الدولة ومؤسساتها فتمثل ذلك في القرن التاسع عشر وكان استعمارياً عسكرياً، والقرن العشرين وكان إمبريالياً سياسياً ، وأن القرن الحالي سيكون بغطاء اقتصادياً علته الحالة الإنسانية كضياع الحقوق الإنسانية وحجبه فرض نظاماً سياسياً ديمقراطياً للشعوب.

إلا أن ما يخص حقوق الإنسان فأن العولمة قد تكون أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة النووية والذرية حيث زادت كثيراً الحركات العالمية أو المؤسسات التي تنادي بالحقوق الفردية المدنية وأصبح أكثر وضوحاً وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية مكوناً ما نسميه الآن بالنظام العالمي الجديد ، الذي تهدم فيه حائط برلين ومعه منظومة أوربا الشرقية ومن ثم الاتحاد السوفيتي حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى هيأت الأجواء لإيجاد نظام اقتصادي جديد ، وهيمنت الولايات المتحدة على النفط العالمي وهو أهم مصدر من مصادر الطاقة فأصبحت تحكم العالم بمشيئتها وبهذا تهدمت الأسوار التي كانت تحمي بعض الأمم من تيار العولمة ، وانتهت عزلة كثير

مـن دول العـالم وخاصـة دول أوربـا الشـرقية والصـين ، فانـدمجوا راغبـين أو مضطرين إلى الدخول إلى تيار العولمة ومن إفرازات ذلك زيادة السلع والخدمات في العالم ، زيادة السكان ، تبادل المعلومات والأفكار وأصبح عنصراً غالباً في العلاقات الدولية ، وتوسيع الشركات متعددة الجنسية وما حصل من تغيير ملحوظ في مركز الدولة بعد نمو العلاقات بين المجتمعات[٢٥]. ومن خلال رصد كتابات المفكرين في هذا المجال نجد إن هناك الكثير من الأفكار التي تدور حول مفهوم العولمة فيما يخص الإنسان في عموم الأرض وعلى اختلاف الأنظمة السياسية منها فيما يخص البعد الاقتصادي. للعولمة وما يتأثر المجتمع بالمؤثرات الاقتصادية غير المعهودة في السابق ومنها البعد الثقافي حيث ظهور مفاهيم ووعي وإدراك وقناعات ووسائل ثقافية متنوعة سوقت كسلعة تجارية ، وفيها أيضاً البعد السياسي الذي تمثل في هيمنة القطب الواحد على مجمل القضايا السياسية والعالمية وأيضا البعد الاجتماعي الذي يستوضح من خلال بروز المجتمع المدني العالمي وعموم القضايا الاجتماعية الإنسانية والتي تجسد العولمة الاجتماعية[٢٦]. وهناك ملاحظات عامة تخص العولمة لابد للبحث أنه يشير لها عند الكتابة عن موضوع مهم كموضوع العولمة فيما يخص حقوق الإنسان وعلاقة ذلك بالنظام السياسي الجديد فنلاحظ:

أولاً: تقلص سيادة الدولة في عصر العولمة وانحسار قوة الدولة لاسيما في البلاد الأقل نمواً حيث تحولت الدولة في نظر الكاتب (سمير أمين) من دولة نامية إلى دولة قاصرة لأنها تعمل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تحت وصاية دول كبرى[٢٧].

ثانياً: إن العولمة تعني فيما تعني إذابة الوطنية وإلغاء الحدود القومي في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية[٢٨].

---

[٢٥] د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، بحث في العرب والعولمة ط١ ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ، ص١٥٥.

[٢٦] عبد الله عبد الله ، في كتاب (العرب والعولمة ، مصدر سابق ، ص٥٢.

[٢٧] محمد محمود الإمام ، تعقيب على بحث جلال أمين ، العولمة والتحولا الاجتماعية ، ص٨٨.

[٢٨] ا لمصدر نفسه ، ص١٠١..

ثالثاً: في زمن العولمة هذا يسود الأمر الدولي بدلاً من سيادة الدول ذاتها.

رابعاً:تقوم على مبدأ طمس السيادة وحمايتها والايتاء ببدائل عنها هي الديمقراطية – حقوق الإنسان – حرية السوق).

خامساً:ظهور ظاهرة الإخضاع العسكري بدلاً من الحرب الباردة.

سادساً:ظهور المفاهيم الجديدة (الإرهاب) (موجات الهجرة) و (الحد من التسلح) (مراقبة التسلح).

أن من المظاهر السياسية للعولمة هو اهتمامها الكبير لمسألة مهمة إن مسائل العصر وهي قضية حقوق الإنسان التي اعتبرت مسألة عالمية اوضحت مقاييس شرعية أي نظام حكم بمدى التزامه واحترامه وتطبيقه لهذه المسألة وهذا ما نلاحظه من الكم الهائل من المعاهدات والاتفاقيات والعهود الدولية والتي كان أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصبح يمثل المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ، كما شكلت لجان وفرق عمل متعددة مختصة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة واحتلت هذه اللجان وآليات عملها ثقلاً نوعياً وكمياً مهماً في دبلوماسية الدول وذلك للدور المتنامي لقضية حقوق الإنسان في السياسة الدولية كما شكلت محاكم دولية حياتية لمحاكمة منتهكي حقوق الإنسان[٢٩]. وكما ذكرنا في المباحث الماضية فأن هذه القضية أصبحت من القضايا المهمة والأدوات الأساسية في نطاق الاستراتيجيات الدولية ، حيث أصبحت قضية حقوق الإنسان ذريعة كما هو الحال في الديمقراطية ، ومسألة الأقليات ، وقضايا أخرى كحجة التدخل في الشؤون الداخلية لكثير من الأنظمة السياسية ، فأصبحت إعداد التقارير السنوية عن انشطة كانت حقوق الإنسان في كل دول العالم ، وتتبعها إدانة امريكية ومن ثم تصبح إدانة عالمية ، مما يضفي الشرعية لتدخل تحت هذه الذرائع الإنسانية ، وهذا ما أكده تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة (خافير دي كويلار) بمقولة "بأن الالتزام الأخلاقي للدفاع عن المضطهدين يجب أن تكون له الأفضلية فوق احترام الحدود

---

[٢٩] باسل يوسف ، دبلوماسية حقوق الإنسان المرجعية القانونية والآليات ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠) ، ص١١٠.

والوثائق القانونية[٣٠]. وأيضاً هذا الكدمة اتفاقية برلين عام ١٩٩١ [٣١]،ومشروع كوفي عنان عام ١٩٩٩ الذي يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم المم المتحدة تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان[٣٢] ، ومن هنا نرى إن مسألة حقوق الإنسان أصبحت مسألة عالمية أصبح فيها التدخل في شؤون الدول تدخلاً إنسانياً وعرف هذا على أنه التهديد العسكري أو التدخل العسكري الفعلي من قبل دولة أو مجتمع محارب بهدف حماية حقوق الإنسان[٣٣]، وما كان في البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان ، إلا شاهد ودليل على ذلك وما الحرب على العراق بحجة أسلحة الدمار الشامل وتحت أدعاء مساعدة الشعب العراقي وتخليصه من الدكتاتورية المتسلطة إلا دليل وحجة أخرى لهذا الأمر. وصفوة القول إن هناك ذرائع كثيرة ومتعددة تسعى لها دول الشمال ضد دول الجنوب لكي تحقق الهيمنة والنفوذ والسلطة ، والتطبيق العملي لهذه الذرائع هو الوصول إلى حكومة مركزية عالمية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتلغي فيها سلطات الدول الإقليمية والقومية والوطنية.

---

[٣٠] ضاري رشيد الياسين ، سياسة التدخل الأمريكي في العالم ، قضايا شرم أو سطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الأردن ، ١٩٩٩ ، ص٤٤.

[٣١] د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، آراء ومواقف دار الشؤون الثقافية ، (بغداد ، ١٩٩٢) ، ص٢١٠..

[٣٢] رعد كامل الحيالي ، نظريات معاصرة في الصراع الحضاري ، ط١ ، شركة الخنساء ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص٦٥.

[٣٣] حسين مصطفى احمد الجنابي ، الوضع الدولي الجديد وانعكاسات على القضايا القومية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص٧٥.

المبحث الثالث

تحليل الفكر السياسي لحقوق الإنسان والعولمة

أولاً- الجانب الفلسفي:-

في خضم الظروف التي يعيشها العالم اليوم هناك من يتحدث عما يسمى (أخلاقيات العولمة) وما تفرزه هذه المسميات من تحديدات للمسؤولية في جميع مبادئ الفهم سواء كان هذا اتصالاً في مؤسسات المجتمع المدني (العولمة من أسفل) أم فني يعلق في عولمة السوق أو تحديث الاتصالات ووسائلها (العولمة من أعلى) ، ويجب أن يكون مدركاً أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل العليا لتطبيق حقوق الإنسان في العالم الجديد في أن يكون البشر إحراراً ومتحررين من الخوف والفاقه وتهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدني ، بما ينسجم والشركات الدولية التي برزت على الساحة منذ ظهور هذا المفهوم على وجه البسيط وإلى أن وضعت لهذه الشركات حماية قانونية. أن الدعوة إلى العولمة ذا بعد ايديولوجي فهي تدعم وتبرر دعم دول الايديولوجيات ونضوجها في العالم بكل دلالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي نفس الوقت يبرر الوقوف ضد ايديولوجيا بعينها وهذا يعني أن العولمة تتجاهل البعد الآيديولوجي للآخر وتطمس ايديولوجيته وتشوه صورته الحقيقية وتعطي لنفسها الاسبقية في هذا المجال بذرائع شتى تختلقها من خلال نزع الشرعية عن أية أيديولوجيا واكسبها لنفسها بعد الإيهام بتحرير منظومتها من الآيديولوجيا ، ففي التوجه الليبرالي تنتهي الايديولجيا باكتشاف البشري أحلام العدالة والحرية والمساواة وهي متطلبات حقوق الإنسان ، فالعولمة هي أيديولوجيا تؤمن بنهاية القومية وإلغاء الحدود والقضاء على سيادة الأوطان والأمم وتكوين إنسان جديد ذا هوية عالمية بعيدة عن خصوصياته واتجاهاته العقائدية الدينية وما هي سوى قناع يخفي مساعي فرض الهيمنة على العالم كله ، وبرزت الحاجة للرأسمالية للبحث في وضع جديد يساعدها في استئناف عملية التراكم الرأسمالي ، وما العولمة هنا الاستراتيجية استعمارية للهيمنة على اقتصاديات العالم وتفادي

انهيارها الاقتصادي وهذا يتفق مع توجهات الرأسمالية بعد أن فشلت مدراسها الاقتصادية فيحل أزمة الركود التي تعيشها منذ ربع قرن[٣٤]. وعليه فأن العولمة هي نموذجاً عالمياً للهيمنة في بنيته العميقة ويكرس الموقع المتميز للولايات المتحدة التي اعتمدت النظام الرأسمالي طريقاً لنموها وبلورتها[٣٥]. وبهذا نفهم أن العولمة لم تكن تطوراً عقوبات تلقائياً لقوى معقدة شديدة التنوع وإنما عمل هام لمؤسسات اقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي ، فالعولمة تعني الأمركة "إذا ما فهمت على أساس من أرجحية المساهمة الأمريكية في الانتاج الثقافي المعنوي الذي يملأ الفضاء العالمي الجديد الذي أنشأته ثورة المعلومات[٣٦].

ثانياً- الجانب السياسي:-

في الوضع العالمي الجديد فأن الدعوة نحو احترام حقوق الإنسان هي عنصر أساسي في التوجه الفكري السياسي والأيديولوجي رغم أن هذا التوجه ليس بحديث العهد وإنما هو قديم جراء اتصالات إنسانية ونضال طويل تكرس فيه الكثير من العهود والصكوك والمواثيق والإعلانات وأنشئت فيه منظمات وهيئات هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ، كما أدخلت هذه في كثير من وساير الدول ، إلا أن رغم كل ما صدر عن هذه المنظمات والهيئات بقي كلمات مكتوبة عن الملفات وأوراق العمل لأن العالم يعيش اليوم انتهاكاً كبيراً لحقوق الإنسان ليس فقط في الدول الضعيفة ولكن حتى تلك الدول التي تدعي الديمقراطية ولها القدرة على الهيمنة والوصاية على العالم والإنسانية ، ففي الوضع العالمي الجديد نرى إن هناك تيارين في المسار السياسي والفكري لهذا النظام الذي هو نتاج العولمة هما التيار الديمقراطي وفقاً للفهم العام لهذا المفهوم وهو مأمون الجانب إذا ما كان هذا المفهوم قد اعتمد ليكون أساساً للنظام السياسي والآخر محفوف بالمخاطر والانتكاسات

---

[٣٤] عبد علي عبد الكاظم ، العولمة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (١) ، سنة (٢) بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٠) ، ص١٩.

[٣٥] عز الدين اسماعيل ، العولمة وأزمة المصطلح ، مجلة العربي ، العدد (٤٩٨) ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص١٩٧.

[٣٦] برهان غليون ، سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافية ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩.

والعودة إلى نقطة البداية وهي الدكتاتورية والتي يخشى أن تدفع بلدان العالم الثالث نحوها دفعاً ، رغم أن هناك توجه بشأن موضوع هذه البلدان بشكل إيجابي نحو الديمقراطية في بلدان محددة إلا أن ظواهر التشتت والتشرذم في جو من الفوضى الدولية الجديدة ، وإظهار مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية كوسيلة للاستعمار المباشر وتفجير المشاكل والأزمات المرشحة عرقياً لاستخدامها في التكوينات السياسية المعاصرة في ظل سيادة مفاهيم العولمة الجديدة ، إضافة إلى تغيير القيم المجتمعية وباتجاهات مختلفة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو تحت مسميات العلمانية أو السلفية أو الأصالة المعاصرة ، والحداثة والتقليد ، والواف الموروث ، أظهرت لنا كل هذه كثير من الحالات كاصفاف وتهميش الدولة وانهيار العمل السياسي المنظم ، وانهيار آليات اقتصاد السوق ، وظهور حالة التفاوت في الثروات والمداخل ، وتقوية النظام الطائف وانهيار الثقافية السياسية المعتمدة على مفاهيم الصالح العام وزيادة في هموم الناس بحثاً عن لقمة العيش الرغيد[٣٧] ، وتعد العمولة من جانبها السياسي مرحلة تطوير لاحقة للعمولة الاقتصادية والثقافية لأن عمولة الدول قد يكون مشروع مستقبلي ، وإن قيامه ليس من السهولة كما يقوم عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية[٣٨] فيكون الجانب السياسي فيها متحوراً بالنظام العالمي الجديد الذي ينشر مفاهيم الديمقراطية الليبرالية ، مبعداً ورافضاً السلطوية أو الشمولية في الحكم ، متبنياً التعددية السياسية وملتزمات بمبادئ ومواثيق حقوق الإنسان في العالم والحماية الدولية للأقليات والتدخل الدولي الإنساني وغيرها من آليات النظام الدولي الجديد[٣٩] ، ومثلما نرى هناك تدخلاً في الشؤون الثقافية والقومية والوطنية وسمي الاختراق الثقافي كذلك هناك اختراق سياسي للأنظمة الوطنية من خلال التدخل في شؤونها باسم الشرعية الدولية ، وباسم حقوق الإنسان للديمقراطية ، حيث تم تدويل بعض القضايا الوطنية إلى طورها العالمي بحجة أن

---

[٣٧] جورج قرم ، القوى الدولية الجديدة ، في كتاب العرب وتحديات النظام العلمي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) ، ص٩٨.

[٣٨] عبد الخالق عبد الله ، العولمة ، مصدر سابق ، ص٨٦.

[٣٩] سيد ياسين ، مفهوم العولمة ، ندوة العرب والعولمة ، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص٣٢.

هذه القضايا لا يمكن أن تحل إلا بإجراء عالمي جماعي ، مثل مكافحة أسلحة الدمار الشامل والاتجار بالمخدرات ، والإرهاب ، وانتهاك حقوق الإنسان وغيرها والقضية بمجملها أن مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة قد اتسعت في مجالات عملها وصلاحياتها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول بدعوى منع الانتهاكات لحقوق الإنسان وحماية السلم والأمن الدوليين والضرورات الإنسانية ، وتزايد واتساع صلاحيات ونشاطات الأمم لو اتحدت فيما يتعلق بالمراقبة وتقصي الحقائق أو فرض عقوبات معينة على ألأقطار أو الأنظمة السياسية وأحياناً زعامات بعينها ، ولو عرجنا على النظام السياسي العربي نجد أن الاتهام في ميدان الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق المفهوم الأمريكي للعولمة يعطي شعوراً متزايداً في نية الضغوط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والتعامل معها بازدواجية واختراق أنظمتها السياسية لتحقيق مصالح الدول المهنية السياسية والاقتصادية والأمنية[٤٠] كما حصل للعراق والضغوط على سوريا وليبيا والسودان بالوقت الحاضر.

ثالثاً- الجانب الاستراتيجي:-

أن المرحلة الانتقالية التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية والتي بدأت عام ١٩٤٧ وإلى عام ١٩٩٩ كان تحولاً جديداً ف مشروعاتها في الهيمنة على العالم ، فبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأت تبشر بنظام دولي جديد لها الدور الفاعل فيه في الأحداث العالمية ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أدى إلى انتهاء الحرب الباردة وتهيئة فرص سانحة للولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مسبوقة في مضامينها وأبعادها ، وقد أوضح نكسون "فلدينا فرصة تاريخية لكي نعيد ترتيب العالم". ومتفائلاً عن إمكانية الولايات المتحدة بقيادة العالم ويمكن أن يتبع خطاها[٤١] كما أنه أعطى النصح الاستراتيجي فيما إذا أرادت[٤٢] أمريكا أن تبقى دولة عظيمة "تحتاجه اليوم هو رسالة ما وراء السلام" ومن هذا نفهم أن

---

[٤٠] نبأ موسى سلمان ، العولمة تأيراتها المستقبلية على الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص٨٧.

[٤١] ريتشارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة احمد صدقي مراد ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٩٢) ، ص١٩

[٤٢] ريتشارن نيكسون ، ما وراء السلام ، الأهلية للنشر والتوزيع ، (عمان ، ١٩٩٥)، ص١٩.

الأمركة والدعوة إلى العولمة يعتبران مشروعاً إستراتيجياً للسيطرة والإخضاع وتعميم الثقافة الأمريكية بعد أن صار واضحاً أنها الدولة العظمى قوى وقدرة وتسليحاً حيث أوضح بوش الأب "أن القرن القادم يجب أن يكون أمريكياً" ، ولا بديل للقيادة الأمريكية ، وقول نيكون قبله "يجب على أمريكا أن تقود العالم"[٤٣] ، من هنا أن بعد استراتيجيا للعولمة قد تجسد من خلال تجاوز الجانب الاقتصادي إلى مرحلة هامة في إطار تطبيقاتها نحو تغيير الحياة في العالم تلك جوانبها من هيمنة الرأسمالية الأمريكية والثقافية الأمريكية وأنماطها الاستراتيجية والاستهلاكية ومن توجهات قادة الولايات المتحدة الامريكية[٤٤] بضرورة خوض المعركة الأيديولوجية على كل الساحات ابتداء من حقوق الإنسان إلى تصدير النمط الأمريكي يجعلنا نفهم أن الأمركة والعولمة ومتطلبات حقوق الإنسان هي ليست أسطورة بل حقيقة مادية وخطراً استراتيجياً يهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي لدول العالم ويهدد هويتها ويمس الثقافة بمعناها العام وكل ما ينطوي في فكر الإنسان من تصورات ونظريات وممارسات وتعميم ثقافة عالمية فيها النموذج الأمريكي هو الإطار العام بوصفه ثقافة عالمية كونية ومحاولة الترويج لها وزعزعة القناعة بالثقافات الوطنية وبالتالي السيطرة على الإدراك ومن ثم إخضاع النفوس من خلال تعطيل العقل الوطنية وبالتالي السيطرة على الإدراك ومن ثم إخضاع النفوس من خلال تعطيل العقل وتكييف المنطق ، وهذا ما أكده كتاب أمريكان واستراتيجيون ومحللون غربيون منهم (فاكو ياما) في كتابه نهاية التاريخ ، والبروفسور (صموئيل هنتكتون) في كتاب صدام الحضارات.

الخاتمـــــــــــة

---

[٤٣] المصدر السابق ، ص٩.

[٤٤] د. لطيف كريم محمد ، مصدر سابق ، ص٥٢.

لا ريب أننا ندخل عصراً جديداً في بداية القرن الحادي والعشرين ، فيمثل هذا العصر في ضرورة قد حسمت لصالح نظام القطب الواحد. وأن هذا الحسم لم يكن حتى عسكرياً واقتصادياً وحضارياً فحسب بل وفي تصورنا المتواضع هو بزرع فكر سياسي جديد نستطيع أن نسميه (الفكر السياسي لعالم ما بعد العولمة) يحول هذا الفكر أن يجسد شرعيته ويرسخها ليس في الانجازات القديمة والاقتصادية والسياسية والإعلامية وإنما في أدق المواضيع اهتماماً وتأثير في النفوس والعقول إلا وهو موضوع (حقوق الإنسان).

وعليه فقد ركز (ادارة العولمة) على هذا الجانب باعتباره يشكل هما وقاسما مشتركاً لكل الشعوب بغض النظر عن جنسيتهم وجنسهم ودينهم وطاقتهم ا انتمائهم الديني أو السياسي.

وبناءً على ذك فإن النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها في هذا البحث المتواضع هي:

١- بالرغم من ان حقوق الإنسان قد تصطدم بالعولمة أو تتقاطع معها ، إلا أن الآلية التي استخدمها إدارة العولمة غالباً ما تستغل حقوق الإنسان كمبرر للهيمنة والنفوذ والسلطات.

٢- أن العناصر الجيويولتيكة للهيمنة هي عناصر قوية جداً ولا يمكن مقاومتها في ظل النظام الدولي الراهن وتحالفاته وأسلوب عمله المؤثر والدقيق.

٣- أن الفكر السياسي لعالم العولمة وحجته وحقيقته القوية جداً (قوى دولية كبرى وقوى العظمى) تستخدم (المسألة الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، حقوق الأقليات ، مسألة الفقر ، العدالة...) تشكل هذه المطالبة أو تكتسب شرعية محلية وإقليمية دولية والرأي العام الدولي والوطني مع هذا التوجه وعليه يفترض التعامل بعقلانية مع هذه المطالب حتى وان نادت بها ادارة العولمة بعبارة أخرى أن تدخلها المجتمعات المحلية باختيارها ولكن قبل دخولها يفترض أن تعلم مالها

ومـا عليهـا وأن تكـون هنـاك عولمـة علـى مستوى جغرافـي معين قبـل الدخول فـي العـالم الفسيح للعولمـة. ومـن بـاب أول للعـرب أن يحـددوا (فكـر سياسـي عربـي جديـد) قبـل الانجـراف مـع الفكـر السياسـي لعـالم العولمة وما بعده لكي يستفيدوا من امتيازات العولمة أولاً ، ولا تضـيع هويتهم ثانياً.